

الخرطوم تبدأ تفكيك العقبات أمام الصادرات

وزارة المالية تكشف عن خطة لتعزيز التبادل التجاري

بدأت الحكومة السودانية الجديدة باتخاذ إجراءات لتفكيك العقبات المزمنة أمام الصادرات بعد عقود من السياسات المرتبكة والمتناقضة التي قوضت إدارة الثروات الكبيرة التي تتمتع بها البلاد، دون أن تغفل حجم التحديات التي تواجه تطبيق السياسات الجديدة.

واضطرت الخرطوم العام الماضي، إلى اللحاق بركب تونس والجزائر ومصر، عبر فرض حزمة تدابير الغاية منها خفض الواردات وإعادة ضبطها لتقليل الطلب المتزايد على النقد الأجنبي، في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها.

وكان حمدوك قد أكد خلال لقاء مع رجال الأعمال السعوديين في مجلس الغرف السعودية الاثنين الماضي، أنه من غير المعقول أن تصل ضريبة الصادرات إلى 17 بالمائة.

وأشار إلى أن هناك مشكلات كثيرة تعترض المستثمرين في بلاده ولاسيما السعوديين، من أهمها إمدادات الوقود وضعف البنية التحتية والموانئ وغيرها.

واقترح حمدوك عقد ملتقى اقتصادي سعودي-سوداني، لمناقشة الفرص الاستثمارية الواعدة، وزيادة التعاون بين البلدين.

وقال رئيس مجلس الغرف السعودية سامي العبيدي إن "العلاقات بين السعودية والسودان شهدت تطورا في المجالات التجارية والاستثمارية".

وأوضح أن حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ في العام الماضي 1.2 مليار دولار وبهذا يأتي السودان في المرتبة السابعة كأهم الشركاء التجاريين للرياض من بين الدول العربية.

ومنذ اندلاع شرارة الأزمة، رمت السعودية والإمارات بكل ثقلها خلف السودان لدعم استقراره، حيث تعهدتا بمساعدته بمبلغ 3 مليارات دولار من ضمنها نصف مليار دولار كوديعة ضحها البلدان الخليجان والباقي مساعدات في شكل غذاء ونفط.

وتأتي مساعي زيادة الاستثمارات العربية ودفع عجلة الصادرات بينما تسعى الخرطوم لإعادة التفاوض مع جنوب السودان بشأن اتفاق نفطي لإنهاء سداد 3 مليارات دولار منقذ عليها كتعويض عن انفصال الدولة الغنية بالنفط عام 2011.

ووقعت الخرطوم وجوبا في عام 2012 اتفاقا تدفع بموجبه الأولى المبلغ بعد أن نالت استقلالها مع 70 بالمائة من حقول النفط التي كانت تديرها الخرطوم.

وأكد وزير النفط في جنوب السودان أوو دانيال شوانغ للصحافيين أن الدولة التي تعاني ضائقة مالية دفعت حتى الآن مبلغ 2.4 مليار دولار، لكنها لن تتمكن من دفع 600 مليون دولار المتبقية بحلول أواخر العام.

وأضاف "بإنهاء العقد، يجب أن نكون قادرين على تمديد الموعد النهائي لأننا لا نستطيع تشغيل العمليات في فراغ. هذا الاتفاق هو الذي يحكم الرسوم التي ندفعها للسودان".

ومن شأن الأموال المتبقية من العقد بين الطرفين أن تساعد السودان في تأمين رصيد جديد من العملة الصعبة لمواجهة التحديات التي تعترضها في الفترة المقبلة.

وأثر انفصال الجنوب على إيرادات السودان بشكل كبير، حيث تظهر المؤشرات انخفاضه بما يقارب 50 بالمائة، مما أحدث فجوة ضخمة في موازنة الدولة وارتفاعا كبيرا في العجز.

والخرطوم - كشفت وزارة المالية السودانية خطة جديدة لتحريك المبادلات التجارية وإزالة العقبات التي تعرقل حركة الصادرات التي تقلص دورها كثيرا في خلال العقود الماضية.

ولم تغفل الوزارة حجم التحديات التي تواجهها لتطبيق الإجراءات الجديدة في وقت تواجه فيه الحكومة الانتقالية برئاسة عبدالله حمدوك ضغوطا شديدة من الأوساط الاقتصادية والشعبية للإسراع في انتهاج سياسات اقتصادية تقطع مع الماضي.

وأعلن مدني عباس مدني وزير التجارة والصناعة في مقابلة مع محطة تلفزيونية محلية خاصة عن عزم الحكومة مراجعة سجلات المصدرين والموردين ووضع سياسات جديدة لمعالجة مشاكل الصادرات.

ولم يذكر الوزير تفاصيل دقيقة بشأن الخطة لكنه قال إن "عائدات الصادرات لا تظهر في الموازنة السنوية بسبب التهريب. سنسرع في إقرار تدابير وإجراءات جديدة لمكافحة التهريب".



مدني عباس مدني
عواند الصادرات لا تظهر في الموازنة بسبب التهريب

وتشير بعض التقديرات إلى أن العجز التجاري للسودان يبلغ قرابة المليار دولار، وهو مبلغ كبير قياسا بدولة تعيش أزمات اقتصادية متتالية نتيجة بطء نشاط القطاعات التجارية والتدابير الارتجالية للحكومات السابقة.

وأكد مدني أن مهمة الدولة التدخل لمصلحة المستجمل، وأن الحكومة ستجتمع مع كل الجهات لحسم الفوضى في الأسواق وتفعيل القوانين والرقابة والإزام تجارة التجزئة بوضع الأسعار على السلع وفق قانون حماية المستهلك.

وشدد على عودة التعاونات الاستهلاكية لوقف تصاعد أسعار السلع، وإعلان الحرب على جنح التجار بالقانون، وقال إن "الثورة قامت لمعالجة الأوضاع المعيشية".

وتعتمد الخرطوم بعقبات كثيرة قبل معالجة الاختلالات في التوازنات المالية وكبح مستويات التضخم ودعم العملة المحلية وفتح ورشة كبيرة لإعادة ترميم البنية التحتية المتهاكلة ووقف العجز الكبير في الموازنة والميزان التجاري وكذلك الديون.

ويستشعر المواطنون خطر الأزمة الاقتصادية الراهنة وتداعياتها مستقبلا بعد أن بعث اقتصاديون بإشارات سلبية تحذر من آثار كارثية ما لم يحدث تغيير جذري في الوضع وبالسريعة المطلوبة ولاسيما مع إبقاء العقوبات الأميركية.

وأورنت الحكومات المتعاقبة إبان حكم الرئيس السابق عمر البشير الممتدة لثلاثة عقود، اقتصادا مقفلا بالأزمات المعيشية تتجلى في شح مستمر في السلع الاستراتيجية، وهبوط متواصل في العملة المحلية، فضلا عن شح السيولة في الأسواق.



طلانغ السياح الأوائل

السعودية تدخل عهد السياحة بوصول 24 ألف زائر في 10 أيام زخم جديد لجهود الرياض في تنويع موارد الموازنة

وتأتي الخطوة في إطار خطط طموحة لولي العهد الأمير محمد بن سلمان بتدشين قطاع اقتصادي جديدة بهدف تنويع الاقتصاد وإحداث انفتاح داخل المجتمع عن طريق السماح بوسائل ترفيه كانت محظورة من قبل.

100 مليون زيارة سنويا تستهدفها الحكومة بحلول 2030 مقابل 40 مليونا حاليا معظمها لأداء الحج والعمرة

وقال الخليلي "القطاع السياحي يحتاج لاستثمارات بنحو 67 مليار دولار، تشمل نصف مليون غرفة فندقية جديدة بحلول 2030 نصفها في مشاريع علاقة تدعما الحكومة والنصف من مستثمري القطاع الخاص". وتريد الحكومة جذب 100 مليون زيارة سنويا بحلول عام 2030، ارتفاعا من حوالي 40 مليون زيارة حاليا، معظمها لأداء مناسك الحج والعمرة. وتغذي الصحاري مساحات شاسعة من أراضي البلد الخليجي، لكنه يملك أيضا جبلا تكسوها الخضرة وشواطئ بكرها ومعالم تاريخية مهمة، من المتوقع أن تجذب الكثير من السياح. وقال الخليلي "لدينا ثقافة عظيمة، سيرغب الكثير من السياح في المجيء واستشفا هذه الثقافة ومعرفة المزيد".

متاحة أمام مواطني 38 دولة أوروبية، إلى جانب الولايات المتحدة والصين واليابان وكندا وأستراليا ونيوزلندا وسنغافورة وماليزيا وكوريا الجنوبية وكازاخستان وسلطنة بروناي.

ولم تكن السعودية على مدى تاريخها على خارطة الوجهات السياحية بسبب القيود المحافظة التي كانت تفرضها، لكنها تحولت منذ تسلّم الأمير محمد بن سلمان منصب ولي العهد، إلى تقديم صورة أكثر انفتاحا وتحرا.

وكانت الرياض قد أجرت تغييرات اجتماعية كبيرة وإصلاحات اقتصادية، أبرزها رفع الحظر عن قيادة المرأة للسيارات، وإعادة فتح دور السينما وتنشيط قطاع الفنون والترفيه.

ويحتل تطوير السياحة ركنا أساسيا في برامج التحول حيث تطمح الرياض إلى مساهمته بنسبة 10 بالمائة من إجمالي الناتج الإجمالي بحلول عام 2030 من أجل خلق فرص العمل وتخفيف تأثير تذبذبات أسعار النفط على الاقتصاد.

وتفتقد السعودية حاليا إلى البنية التحتية اللازمة لاستقبال السياح بأعداد كبيرة. ويتوقع مسؤولون أن يكون هناك طلب على نصف مليون غرفة فندقية جديدة على مستوى البلاد في السنوات العشر المقبلة.

وكانت الحكومة قد أعلنت في أغسطس 2017 عن مشروع سياحي عملاق لتحويل 50 جزيرة ومواقع تاريخية وطبيعية خلابة أخرى على ساحل البحر الأحمر إلى منتجعات فاخرة.

اتضح آفاق القطاع السياحي السعودي بعد أن نشر بيانات رسمية تظهر تدفق الزوار الأجانب إلى البلاد منذ فتح أبواب منح التأشيرات السياحية في نهاية الشهر الماضي، الأمر الذي يعزز جهود الرياض لتنويع الاقتصاد وبناءه على أسس مستدامة.

الرياض - كشفت وزارة الخارجية السعودية أمس عن وصول 24 ألف زائر بتأشيرات سياحية إلكترونية منذ إطلاق إصدار تلك التأشيرات قبل 10 أيام، الأمر الذي يعد بوضع البلاد بقوة على خارطة السياحة العالمية.

وكانت الحكومة قد أعلنت في 27 سبتمبر الماضي عن فتح أبواب الحصول على تأشيرات سياحية لأول مرة عبر الإنترنت. وشمل القرار مواطني 49 دولة من أنحاء العالم بينها الولايات المتحدة وفرنسا والصين وكوريا الجنوبية.

ويرى محللون أن استقبال ذلك العدد في الأيام الأولى يشير إلى آفاق واعدة لقطاع السياحة السعودي خاصة بعد صدور تسهيلات جديدة وعزم الرياض على إنشاء مشاريع جديدة.

وأعلنت الحكومة السعودية عن تسهيلات جديدة في الأسبوع الماضي تتضمن السماح للنساء بحجز الفنادق والسياح للأجانب بالإقامة في فنادقها دون الحاجة لإثبات العلاقة العائلية.

وكانت تأشيرات دخول البلاد تقتصر في الماضي على زيارات الحج والعمرة والعمال الأجانب ورجال الأعمال، وبدأت قبل أشهر بإصدار تأشيرات للراغبين في حضور مباريات رياضية ونشاطات ثقافية.

ومنحتها نظرة مستقبلية مستقرة، وأضافت أن "الخفض أخذ في الاعتبار تنامي التوترات الجيوسياسية في المنطقة، فضلا عن العجز المالي المستمر للسعودية".

واستبعدت الوكالة "أن يكون لل طرح العام الأولي في حد ذاته أي أثر كبير على المركز المالي لأرامكو. وأكدت أن تقييم الأداء الائتماني المنفرد لأرامكو لم يتغير عند "أي شيء".

ويعد الطرح الأولي حجر الزاوية في خطط ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان لجذب رؤوس الأموال الأجنبية وتنويع موارد أكبر اقتصاد عربي وتقليص اعتماده على إيرادات النفط مستقبلا.

وذكرت فيتش "أن هجمات الشهر الماضي على منشآت إنتاج تابعتين أرامكو درجة واحدة، من إلى "أي"

لندن - خفضت وكالة فيتش تصنيف شركة أرامكو الائتماني درجة واحدة بعد الهجمات التي استهدفت منشآتها في الشهر الماضي لتضعه عند مستوى تصنيف السعودية، الذي خفضته الوكالة في 30 سبتمبر الماضي.

وترامن ذلك مع تسريع الرياض لخطوات طرح حصة من أسهم الشركة عبر فحص انكشاف البنوك المحلية على أرامكو، لتحديد مدى قدرتها على تلبية الطلب على القروض المرتبطة بالطرح.

وكانت أرامكو، أكبر شركة نفط في العالم، قد نالت أول تصنيف ائتماني لها عند "أي+" من فيتش في أبريل الماضي قبيل أول إصدار سندات لها، وهو أعلى تصنيف لشركة نفطية في العالم.

وقالت فيتش إنها خفضت تصنيف أرامكو درجة واحدة، من إلى "أي"

فيتش تخفض تصنيف أرامكو مع تسارع خطوات طرح أسهمها

وخاطبت أرامكو صناديق سيادية وعائلات سعودية ثرية لبناء قاعدة مستثمرين لتحقيق مستوى التقييم البالغ تريليونا دولار الذي يستهدفه الأمير محمد بن سلمان.

في هذه الأثناء كشفت مصادر مطلعة أن مؤسسة النقد العربي السعودي تفحص انكشاف البنوك المحلية على أرامكو، قبل طرح العام الأولي، الذي سيشهد على الأرجح سعي عدد كبير من المستثمرين المحليين للحصول على قروض لشراء أسهم فيها.

وتهيمن أرامكو، وهي الأعلى ربحية بين شركات العالم، على الاقتصاد المحلي من خلال أكثر من 12 شركة تابعة لها، إضافة إلى حصص ملكية في مشروعات مشتركة تتضمن توليد كهرباء وصناعة البتروكيماويات.

لارامكو لن يكون له أثر ملموس على الأداء التشغيلي والمالي في العام بأكمله". وتعهدت أرامكو بزيادة توزيعات الأرباح إلى 75 مليار دولار على الأقل في 2020 وما بعده.



وكالة فيتش: تقييم الأداء الائتماني المنفرد لأرامكو لم يتغير عند "أي شيء". وقالت إن نموذجها المالي "يظهر أنه سيكون بوسع الشركة الحفاظ على هذا المستوى من توزيعات الأرباح دونما انحراف عن معاييرنا لتصنيف الأداء الائتماني المنفرد في إطار افتراضاتنا الحالية لأسعار النفط".



التجارة تعيد الحياة لشرايين الاقتصاد